والر شتاين و النسق العالمي: محاولة لتفسير وفهم حركة الواقـع الاجتمـاعـي في البلدان النامـية

الدكتور : مالك شعباني

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخّص:

اِعتبر "والرشتاين" أن النسق العالمي هو وحدة التحليل الأساسية، وأن كل شيء في التشكيلات الاجتماعية الطرفية يتحدد من خلاله، كما أنه اِعتبر أن عملية التنمية لا تتم في البلدان التابعة (المحيط)، إلا إذا ما انفصلت بالكامل عن النسق العالمي، هذا الأخير الذي يفرض تقسيم معين للعمل هو في صالح الدول الرأسمالية الغربية، والذي بموجبه تنهب خيرات العالم الثالث بأبخس الأثمان، وتفرض عليها نموذج رأسمالي غربي، وبالمقابل تستورد هذه البلدان سلعها الخام في شكل مواد مصنعة بأثمان خيالية.

Abstract:

Labeled "Wallerstein" that pattern Universal is the unit of analysis core, and everything in social formations peripheral determined which, as it was considered that the development process is not in the countries of the (ocean), unless separated completely from the Layout World, the latter which imposes a certain division of labor is in favor of Western capitalist countries, under which plundered the date of the third world at the cheapest prices, and impose a Western capitalist model, by contrast, these countries imported goods in the form of raw materials manufactured at fancy prices.

مقدّمة:

لقد حاول منظروا التبعية أمثال : فرانك دوسانتوس، كاردوزو، والر شتاين، سمير أمين وغيرهم، بعد ستينيات القرن الماضي، إ يجاد تفسيرات وتحليلات مناسبة لخروج بلدان العام الثالث أو ما يطلق عليهم تسمية: "الدول النامية" من دائرة التخلف والتبعية التي يتخبط فيها شعوب هذه البلدان التي تعيش: الفقر والبطالة والتهميش والحرمان –بأتم معانيه- والأمية والأمراض(جسمية كانت أو اجتماعية) والصراعات الداخلية والنهب الممنهج لثرواتها وخيراتها من طرف الدول الكبرى، هذه الأخيرة التي لم تكتف بالاستعمار السياسي لهذه الدول بالأمس، بل أضافت إليه اليوم، أنواع أخرى من الاستعمار: الاقتصادي والثقافي والتربوي ...ناهيك عن إذكاء نار الفتنة والغلاغل، وتغذية الصراعات المذهبية والإثنية وغيرها، داخل الشعوب المغلوبة على أمرها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

كل هذه الأوضاع المأساوية دفعت الرعيل الأول من منظري التبعية إلى أطروحات ومفاهيم جديدة- لفهم وتفسير ظاهرة تخلف وتبعية الدول النامية- مثل: (فك الارتباط مع الدول الرأسمالية، التبادل غير المتكافئ، المركز، الأطراف، التخوم، الهامش، فك الارتباط، التطوراللامتكافئ، التراكم، الكومبرادور، الميتروبول، الاعتماد ، التبادل، النسق العالمي، النظام العالمي)، وذلك علها تجد حلولا وإجابات كافية شافية لتخلف، وتبعية بلدان العالم الثالث لدول المركز، ولكن الحقيقة المرة أن هذه التنظيرات والأطروحات ذهبت أدراج الرياح، و تكسرت على صخرة واقع العالم الثالث المرير، وبقيت دار لقمان على حالها، فلا دول العالم الثالث تقدمت، وخرجت من ظلام التبعية والتخلف، ولا التنظيرات والأطروحات أفادت لافتقارها للواقعية أحيانا ،وصعوبة تطبيقها أحيانا أخرى...

ولكن حتى لا نظلم الرعيل الأول من منظري التبعية،ومن اقتفى أثرهم إلى يومنا هذا نقول :أنه كانت هناك محاولات جادة منهم للخروج من التخلف

والتبعية، ورغم أن محاولاتهم فشلت، إلا أنه يكفيهم شرفا أنهم حاولوا، وكانوا في الطليعة، فمسافة الألف ميل تبدأ بخطوة.

إن طريق التنمية الحقيقي لا يكون املاءات من الخارج،ولا فرض من الداخل، ولكنه ينبع من داخل الأفراد والمجتمعات أنفسهم، فلدافعية الانجاز لدى الفرد-على حد تعبير "ماكس فيبر"- أهمية كبيرة لإحداث التغييرات المختلفة، و بأقل الأثمان.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التنمية شيء يتطلع إليه الجميع، وكمفهوم قد برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم(التنمية) منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث "في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية، إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان الذين استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا: "التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي"، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي: التحديث أو التصنيع[1] .

وما يمكن أن يلاحظ كذلك أن مفهوم التنمية بمعناه الحالي قد برز وترعرع في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية –كما سبقت الإشارة إليه- حيث أن العالم قد عرف مستجدات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أفرزتها ظروف مابعد الحرب، وظهور الدول الجديدة اثر انتشار حركة التحرر من الهيمنة الاستعمارية الغربية التي عرفتها دول الجنوب، وانتشار عمليات التصنيع في دول الشرق (الاتحاد السوفييتي، اليابان) ، مما جعل قضية التنمية عالمية تسعى إليها كل الشعوب الشرقية والغربية, الجنوبية والشمالية ... [2].

إن الهدف العام للتنمية هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية، فالتنمية ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة للوصول إلى مجتمع الرفاهية[3].

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، ثم انتقل إلى علم السياسة، ولاحقا تطور ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية ومنها :علم الاجتماع ضمن هذا السياق حاول الكثير من الباحثين والمنظرين في علم الاجتماع و التنمية – تفسير ظاهرة التنمية والتخلف خاصة ببلدان العالم الثالث مبرزين أهم الشروط الواجب توفرها من أجل إحداث الإقلاع الحضاري –الاستفادة من الأنساق النظرية المختلفة في حل العديد من مشكلات مجتمعاتهم، ورغم استمرارية النظرية الماركسية والبنائية الوظيفية في السيطرة على النظرية الاجتماعية إلا انه يلاحظ ظهور الكثير من التيارات النقدية و البدائل السوسيولوجية التي بدأت تعيد النظر في القضايا الكلاسيكية، مما يسمح لباحثي البلدان النامية بوضع بناء نظري جديد يتماشى وواقع هذه البلدان المتغير باستمرار.

وضمن هذا الإطار تعتبر نظرية التبعية استجابة ملحة لفهم حركة الواقع الاجتماعي في البلدان النامية، فهي إضافة ماركسية جديدة لدراسة التأثيرات الناجمة عن التوسع الرأسمالي وتحولاته، وكذلك التشوهات البنيوية[4].

فلقد ظهرت نظرية التبعية في الستينات من القرن العشرين لتدحض نظرية التنمية الغربية وتقدم أساسا حديثا لتفسير ظاهرة التخلف في العالم التابع، يقوم على قضية أساسية مفادها أن علاقة التبعية و الاستغلال التي تعرض لها العالم التابع من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم يؤد إلى أي شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة، يقابله مزيد من التنمية و الرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهذا أمر منطقي طالما أن الفائض المنتج في البلدان التابعة أيا كان شكل إنتاجه ينقل باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي المتقدم .

وقد انبنت الكثير من النظريات التي طرحت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حول فكرة أن الرأسمالية تثمر بالضرورة عن خلافات تتراكم بشكل متزايد بين المناطق المتقدمة والمتخلفة، وان عملية التنمية في البلدان التابعة(المحيط) تكون ممكنة فقط إذا ما انفصلت بالكامل عن النسق العالمي[5] .

من هنا أحاول مناقشة العمل الذي قام به " ايمانويل والر شتاين " -أحد مفكري التبعية البارزين في أمريكا اللاتينية والعالم الثالث –وذلك وفق الخطة التالية :

أولا- نظرية التبعية .

ثانيا- نظرية النسق العالمي.

ثالثا–مفهوم:الرأسمالية، النسق العالمي عند " والر شتاين ".

رابعا –أقسام النسق الرأسمالي العالمي حسب" والر شتاين ".

خامسا –أهم الانتقادات الموجهة ل: " والر شتاين "، ومدرسة التبعية ككل .

أولا- نظرية التبعية :

أ-مفهوم التبعية :

يعرف "دوسانتوس" التبعية بأنها:" وضع تمتلك فيه مجموعة معينة من البلدان اقتصادا مكيفا بواسطة تطور توسع اقتصاد آخر بحيث يخضع له الاقتصاد الأول" . ويمكن أن ننظر إلى التبعية على أنها:" بمثابة التركيبة الجامعة للعلاقات الاقتصادية السياسية التي تربط دول(المركز) الرأسمالية (الولايات المتحدة، اليابان، وأوروبا الغربية) بدول العالم التابع في المحيط، بحيث أن الخطوات والبناء في الأولى تقرر بشكل حاسم الخطوات والبناء في الثانية بطريقة تلحق الضرر إلى حد ما بالتقدم الاقتصادي لمجتمعات العالم التابع"[6] .

كما يمكن تعريف التبعية على أنها : " موقف مشروط بمقتضاه يعتمد نمو اقتصاد معين , على نمو وتطور اقتصاد آخر "[7] .

ب- أهم المفاهيم المتداولة في مدرسة التبعية:

تتداول مدرسة التبعية مجموعة من المفاهيم من أهمها: [8]

المركز، الأطراف، التخوم، الهامش، فك الارتباط، التطوراللامتكافئ، التراكم، الكومبرادور، الميتروبول، الاعتماد، التبادل، النسق العالمي، النظام العالمي.

ج- بدايات نظرية التبعية:

لقد بدأ مفهوم التبعية بالتبلور منذ أواسط ستينيات القرن الماضي لدى بعض مفكري أمريكا اللاتينية وفي مقدمتهم : فرانك، دوسانتوس، كاردوزو، وغيرهم، وما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف خلال عقدي السبعينات والثمانينات القرن الماضي تحت اسم مدرسة التبعية ويعد المفكر العربي: سمير أمين أحد أبرز منظري هذه المدرسة .

ولقد تشكلت من خلال كتابات بعض الأكاديميين والمهتمين باقتصاديات التنمية في بلدان أمريكا اللاتينية، هذه الأخيرة التي تعرف فشلا اقتصاديا مستمرا. حيث تبلورت حاجة نظرية وعملية لدحض وتجاوز نظرية التحديث، وذلك لما كانت تسعى إليه من إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية على أرض الدول النامية أو المتخلفة.

حيث برهنت التجربة التاريخية في أمريكا اللاتينية أولا ثم في بقية البلدان النامية أن التنمية عن طريق التحديث لم تفشل فقط، وإنما أدت إلى تكريس تبعية هذه البلدان لنظيرتها الرأسمالية المتقدمة، وإعادة هذه التبعية باستمرار.(وبهذا يكون هؤلاء المنظرين قد " رفضوا أفكار نظرية التحديث القائلة أن ضعف التنمية يمكن أن يعزى لعجز في قيم التحديث الملائمة وأن التعرض لأثر الدول الصناعية المتقدمة هو الشيء الوحيد ذو الفائدة الكبيرة للعالم الثالث، وادعوا بدلا من ذلك على أن الفقر الجماعي والدائم في بلدان أمريكا اللاتينية كان سببه التعرض للتأثيرات الاقتصادية والسياسية للبلدان المتقدمة.

ولقد رفضوا رفضا تاما النظرة القائلة بأن تأثير المجتمع المتقدم هو تأثير تقدمي، سوءا بشكل فرضية الانتشار لدى نظرية التحديث أو بشكل فرضية الامبريالية لدى الماركسية الكلاسيكية. إن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم يعني التخلف المتزامن لتلك البلدان التي يستغل الغرب فائضها الاقتصادي، ولذلك ينبغي أن لا ينظر إلى المجتمعات الفقيرة بكونها " غير ناضجة" أو "متخلفة " من حيث تنميتها الاقتصادية، فلو أتيح لها الوقت فان النمو سيحدث فيها. لكنها مادامت خاضعة للامبريالية الاقتصادية الغربية فان فقرها سيستمر " وعموما فقد جاءت نظرية التبعية كمحاولة نظرية لتجاوز النقص الذي عرفته التيارات النظرية التي تناولت قضية تنمية الدول النامية، ولتجاوز هذه الحالة على المستوى الواقعي الذي تعرفه التنمية. لكن، لا يمكن اعتبار نظرية التبعية بمثابة البديل الأنجع لتحقيق التنمية .

ففي هذا الصدد كان البرازيلي "فرناندوهنريك كاردوسو"قد حذر في بداية السبعينيات " من القرن الماضي" في مقالته المطولة: (" استهلاك نظرية التبعية في الولايات المتحدة الأمريكية " من سوء استخدام أفكار مدرسة التبعية، واعتبارها بمثابة جواب وافي وشامل للأسئلة والمشكلات التي تثار بصدد تفسير نشأت وتطور التخلف في أمريكا اللاتينية خاصة، والدول النامية عموما)[9] .

لقد ظهرت نظرية التبعية لتقدم أساسا جديدا لتفسير ظاهرة التخلف في العالم التابع، فترى أن علاقة التبعية قد حالت دون تحقيق أي معدل للتنمية، بل على العكس من ذلك أدت إلى زيادة معدلات تقدم الدول الرأسمالية الغربية، وتكريس التخلف في البلدان المتخلفة.

لقد حاولت نظرية التبعية النظر إلى العملية التاريخية الكلية لتطور المجتمعات الإنسانية بما في ذلك العوامل الداخلية، الخارجية، والعلاقة التأثيرية بينهما، ولقد ثار جدل حاد بين العلماء الاجتماعيين حول هذا المفهوم وأبعاده، وقد مالت التحليلات الحديثة إلى عدم إلقاء عبء التخلف على الدول الاستعمارية أو الرأسمالية وحدها، ولكن هنالك عوامل داخلية ينبغي التنبه لها

،هذا فضلا على أن التوسع و النمو الرأسمالي لم يؤد إلى إحداث نمو في البلدان المتخلفة على نحو ما كان يعتقد : "لينين" و الماركسيون الكلاسيكيون[10] .

إن الإجماع حاصل على أن مدرسة التبعية قد استخدمت أفكارها من رافدين أساسيين: أولها:رافد قومي، والذي انبثق من أروقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والتابعة للأمم المتحدة . وثانيهما : رافد ماركسي، حيث تستمد مدرسة التبعية الكثير من أفكارها من تقاليد التحليل الماركسي، وإنما كانت هناك كثير من الاختلافات في الكثير من القضايا عن الماركسية التقليدية، لذلك تعرف بالماركسية المحدثة، ومن ثم فقد ساد داخل مدرسة التبعية معياران للتمييز بين تياراتها ،المعيار الأول: وهو أسلوب الاستكشاف، والذي على أساسه يمكن التمييز بين تقاليد بنيوية وتقاليد تاريخية. أما المعيار الثاني فيرتبط بالحقل الاجتماعي لتولد وشيوع الأفكار، ويمكن بصورة عامة التمييز بين الكتاب الأوروبيين والأمريكيين من ناحية، وبين كتاب العالم الثالث وخاصة أمريكا اللاتينية من ناحية أخرى[11].

د-القضايا الأساسية لنظرية التبعية:

لم تقتصر جهود العلماء المهتمين بمسألة التبعية على دراسة التشوهات الداخلية، ولكنهم أسهموا في توضيح الآثار المترتبة عن انتشار الرأسمالية الغربية [12].

إن القضية الأساسية التي تنهض عليها هذه النظرية هي التحليل الكلي لعملية تطور المجتمع، وتقديم رؤية نظرية – تاريخية تبرز خصوصية المجتمعات التابعة، وخصوصية التطور الذي مرت به، و هنا نجد أن هذه النظرية تتخذ من فكرة النسق العالمي نقطة بداية تحاول بعدها الكشف عن موقع الدول المتخلفة داخله، كما تهتم بالبناء الاجتماعي باعتباره بناء متخلفا تابعا، ومحكوما بنمط معين لتقسيم العمل الدولي، ويبدوا أن ذلك هو ما دفع أنصار هذه النظرية إلى تحليل

المترتبات الاجتماعية للتنمية الرأسمالية، والتوسع الامبريالي والطرق التي من خلالها تتشكل الأبنية الاستغلالية الجديدة التي تعوق النمـــو الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الإسهام الذي قدمه الرعيل الأول لنظرية التبعية، يتمحور حول قضية أساسية مفادها أن التخلف الاقتصادي لبلدان العالم الثالث يرتبط بعملية التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الامبريالية المعاصرة، إذ أن دراسة الواقع التاريخي الحي للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية الماثلة أمام أعيننا اليوم تتطلب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التخلف ليس متاصلا في طبيعة المؤسسات اللارأسمالية، وهكذا تقوم هذه النظرة التي يتبناها معظم كتاب التبعية، على أن القوى الخارجية تشكل العوامل الحاسمة المسببة للتخلف والمحددة للأبنية المحلية والإقليمية، وهم بذلك يميلون إلى اتخاذ نظرة أحادية الاتجاه انطلاقا من إيمانهم بان التخلف نتيجة منطقية لتطور الرأسمالية الغربية [13].

ومن ناحية أخرى يؤكد بعض علماء التبعية، الذين يبحثون في شؤون المجتمعات المتخلفة، على أهمية القوى المحلية في إنتاج التخلف، مع ميلهم للانطلاق من الفكرة الشائعة في أدبيات التبعية، والمتعلقة بتفسير التغيرات في التنظيم، وأنشطة السكان المحليين في ضوء استجابتهم للتغير المحفز –خارجيا – ولقد جسد هؤلاء العلماء هذا الموقف عندما درسوا استمرار و فعالية الأساليب التقليدية، غير الرأسمالية للتنظيم.

وبرغم الفوائد التي حققها هذا التصور إلا أنهما لا يزالان يثيران تساؤلات عديدة لم يقدما لها إجابات مرضية، خاصة ما تعلق منها بتفاعل القوى المحلية و الوطنية، والطرق التي من خلالها تساهم الجماعات المحلية و العمليات في تعديل أنماط التنمية الجهوية والوطنية .

وبرغم تنوع وتعدد إسهامات علماء هذه النظرية، إلا أن" نورمان لنج" يعتقد أنه من اليسير التمييز بين اتجاهين نظريين يمثلان مراحل مختلفة في الحوار الدائر حول التبعية.

الأول : هو التبعية البنيوية وعلاقات المركز الهامش، يمثل هذا الاتجاه حركة فكرية متنوعة تضم إسهامات متنوعة في دراسة التخلف والتبعية، والمثال الكلاسيكي الذي يعبر على هذا الاتجاه هو: أعمال فرانك، كاردوزو، لكلاو، والرشتاين، سمير أمين وغيرهم .

ويقوم هذا الاتجاه على تحديد خصائص أوضاع التشكيلات الاجتماعية الطرفية، وتحليل أسباب، ونتائج الاستعمار الداخلي في العالم الثالث.

والثاني : هو تحليل أساليب الإنتاج [14] .

ثانيا: نظرية النسق العالمي :

هذا النمط من النظريات يمتد جذوره إلى الماركسية , فهو عبارة عن تطور لنظرية التبعية، إلا انه يختلف عنها فيما تلقيه من اهتمام للخواص التاريخية لمناطق مختلفة من العالم، ولا تعمم بنفس الطريقة فهي ترى أن مشاكل العالم الثالث نتيجة لعلاقات تاريخية كان فيها الاستغلال بين الدول المتقدمة والمجتمعات النامية أو المتخلفة، وترى أن المنظور قد تغير كلية، فترى التنمية لا ينظر إليها على أنها مشكلة تواجهها مجتمعات منفصلة، فلا يوجد مجتمع لا يتأثر كلية بالتنمية العالمية الاقتصادية الاجتماعية، وبالرغم من أن هذا الرأي ليس جديدا.

فانه قد أعيد كتابته بوضوح في مؤلفات "إيمانويل والرشتاين"(Immanuel wallerstein) في كتابه "النسق العالمي الحديث، الرأسمالية الزراعية وأصول الاقتصاد الأوربي في القرن السادس عشر"، يقول" والرشتاين" (لقد تخليت عن الأخذ بفكرة سيطرة الدولة أو ذلك المفهوم الغامض (concept Vaguer) المجتمع القومي كوحدة للتحليل، وقررت أن كليهما نسق اجتماعي، ولكن المرء يمكنه التحدث عن التغير الاجتماعي في الأنساق الاجتماعية، وان النسق الوحيد في هذا المخطط هو النسق العالمي [15].

ونظريات النسق العالمي (والرشتاين لم يكن وحده، بل كان هناك سمير أمين، وفرانك في كتاباته الأخيرة) يمدون بلغة نظرية تجمع بين نظريات الصراع

الاجتماعي مع الاقتصاد، ومع الحقائق الاقتصادية و التاريخية على نطاق عالمي، وهي تحلل مشاكل بعينها للتنمية و التخلف من خلال مصطلحات تاريخية واجتماعية و اقتصادية [16] .

ثالثا: مفهوم الرأسمالية، النسق العالمي عند والرشتاين :

أ. مفهوم الرأسمالية: وحسبه انه لا يمكن تحليل الرأسمالية إلا فقط على النطاق العالمي ويعرف الرأسمالية على أنها: نسق من التبادل الاحتكاري الذي يعمل على تحويل الفائض من المناطق التابعة إلى المراكز الرأسمالية، وهذا النسق هو الذي يحكم توزيع القوة السياسية وأشكال التنظيم الخاص، فالإنتاج والبناءات الطبقية في المناطق المختلفة، بقي هكذا دون أن يتغير من الناحية الأساسية منذ القرن السادس عشر [17] .

ب-مفهوم النسق العالمي :

في كتابه" النسق العالمي الحديث :الرأسمالية الزراعية وأصول الاقتصاد الأوروبي في القرن16" الصادر بنيويورك سنة1974 ،ينطلق "ايمانويل والر شتاين" من فكرة أساسية مفادها أن أي نظام اجتماعي هو وحدة...وذلك بجمعه بين الأبعاد الخارجية والداخلية للتخلف، معتبرا أن النظام العالمي (النسق الدولي)هو وحدة التحليل الأساسية في تفسير التبعية، وليس المجتمع القومي كما يعتقد بعض منظري التبعية، ففي رأيه أن التنمية ليست مشكلة تواجهها مجتمعات منفصلة، حيث لايوجد مجتمع لا يتأثر كلية بالتنمية العالمية الاقتصادية والاجتماعية،ولهذا يعتبر" والر شتاين" من ممثلي نظرية النسق العالمي.

إذ يقول "لقد تخليت عن الأخذ بفكرة سيطرة الدولة أو ذاك المفهوم الغامض-المجتمع القومي كوحدة للتحليل- وقررت أن كليهما ليس نسقا اجتماعيا، ولكن المرء يمكنه التحدث عن التغير الاجتماعي في الأنساق الاجتماعية، وأن النسق الوحيد في هذا المخطط هو النسق العالمي "[18].

كما يؤكد" والر شتاين" على أن أي نسق اجتماعي لا بد أن ينظر إليه على انه وحدة كاملة و شمولية فالدولة الأمة في العالم الحديث، ليست هي الأنساق المغلقة ولا يمكن أن تكون موضع التحليل كما لو كانت كذلك، وهو يقول "... نحن نأخذ السمة المحددة للنسق الاجتماعي على انه الشيء الذي يحوي داخله تقسيم العمل، بحيث أن القطاعات و المناطق فيه تعتمد على التبادل الاقتصادي مع الآخرين لتوفير حاجات المنطقة و استيفائها بشكل سلس و متواصل" .

لقد كانت الأنواع الوحيدة الموجودة من النسق الاجتماعي هي الأنساق المصغرة (اقتصادية محلية مغلقة)، (والإمبراطوريات العالمية، وتعرف بقيام سلطة مركزية باستخراج الجزية)، والاقتصاديات العالمية و ترتبط بالتبادل في السوق، ولا يعني النسق العالمي بالضرورة انه يغطي الكون بأكمله، وتعريفه هو انه بمثابة وحدة ذات تقسيم وحيد للعمل، وانساق ثقافية متعددة.

إذن فالاقتصاد العالمي هو نسق عالمي يخلو من سلطة مركزية فردية.والنسق العالمي الحديث هو نسق رأسمالي، حيث انه عبارة عن اقتصاد عالمي، ويساوي (والرشتاين) بين الاثنين: الرأسمالية و الاقتصاد العالمي (أي تقسيم وحيد للعمل، ولكن بنظم حكم متعددة) ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، فأي منهما لا يتسبب في الآخر، وكل ما نفعله هو فقط مجرد تعريف نفس الظاهرة غير المنقسمة بصفات مختلفة [(19)] .

ويذهب والرشتاين إلى أن النظام (النسق) العالمي يمثل وحدة التحليل، وان كل شيء في التشكيلات الاجتماعية الطرفية يتحدد من خلاله، ولقد دعاه هذا الموقف إلى إلقاء عبء التبعية بأكمله على توسع النظام الرأسمالي، الذي صاحبه زوال المجتمع الإقطاعي وخلق في المستعمرات نمطا من العمل القسري [(20)] .

حيث يؤكد " والرشتاين" إن نشوء النظام الرأسمالي العالمي وتوسعه في العالم بصورة متزايدة قد خلقا شرطا خانقا لتطور العالم الثالث، وهو شرط لم يكن

موجودا في حالة البلاد المتقدمة، فعلى حين أن هذا النظام أتاح فرص النمو أمام الزراعة و الصناعة الأوربية، فقد حرم بلاد المحيط من هذه الفرص [21].

رابعا- أقسام النسق الرأسمالي العالمي حسب والر شتاين

لو امعنا النظر في المحاولات التصنيفية التي درست النظام العالمي، لوجدنا أن (والر شتاين) من أظهر الذين تبنوا التصنيفات المستندة إلى متغير القوة ، وطبقا لهذا المتغير أقام تفرقة بين ثلاثة أنواع من التشكيلات الاجتماعية التي يمكن وضعها على متصل يعبر عن درجة قوة الدولة التي تؤدي إلى تحويل الفائض من الأطراف (انظر الشكل الموالي) [22].

شكل(1) مكونات النظام العالمي :

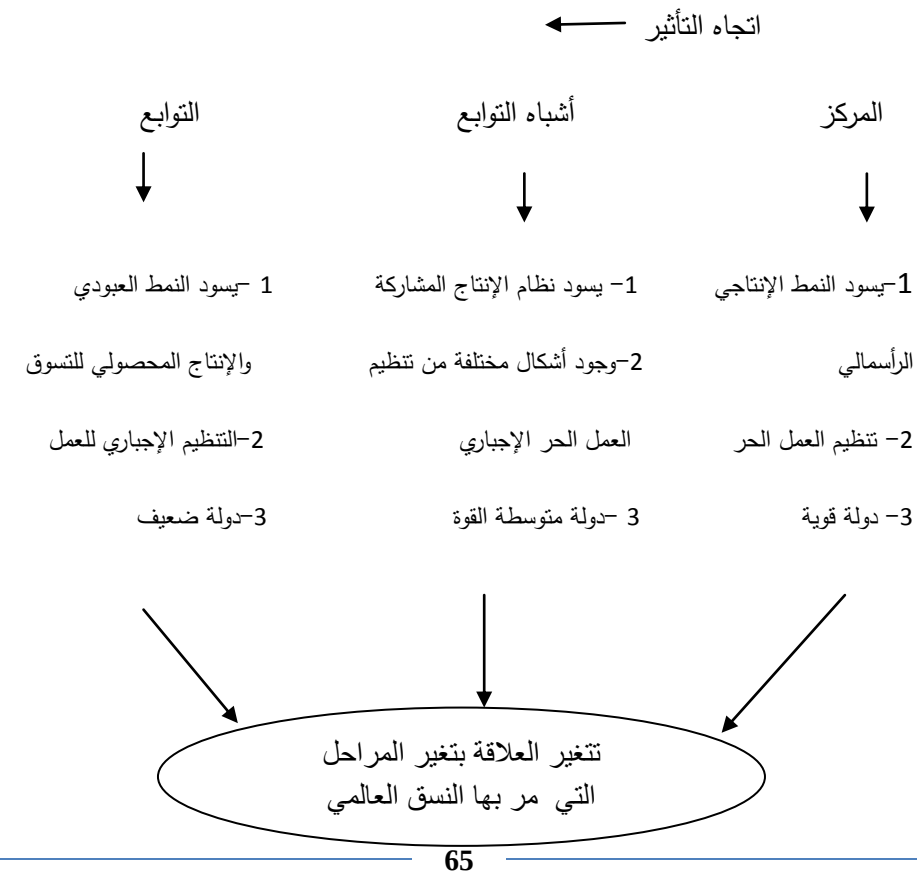

المصدر: (إسماعيل قيرة :2000 , 43-44) .

ويكمن الاختلاف الأساسي بين هذه الدول (الأطراف، شبه الأطراف، المركز) -كما ذكرنا آنفا- في القوة التي يتمتع بها جهاز الدولة في المناطق المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى تحويل الفائض من الأطراف ونقله إلى المركز، وتعتبر قوة الدولة الميكانيزم المركزي حيث أن الفاعلين في السوق يحاولون تجنب العمل العادي للسوق حينما كان ذلك لا يضاعف من أرباحهم، ودلك بالتحول إلى الدولة الأمة لتغيير شروط التجارة [23] .

إن التقسيم الخاص بالمركز / الأطراف، من ناحية الأصل على الأقل، قد تم تفسيره بنوع من الحتمية التكنولوجية، فأوربا الغربية تخصصت في التصنيع وتربية الحيوان، وهذين النشاطين يقتضيان مهارات عالية نسبيا، وأفضل من يقومون على تحقيقها هم العمال ذوي الأجور الحرة العالية نسبيا، وكما أن البناء الاجتماعي الناتج يشكل أساسا لدول قوية نسبيا، قادرة على استخدام الأسواق لمصلحتهم، وهذه هي دول (المركز)، أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية (تعدين)، وأوروبا الشرقية الواقعة على بحر البلطيق (الحبوب)، قد تخصصتا في أنشطة لا تتطلب سوى مهارات بسيطة نسبيا، ومن ثم فقد اختارت الرأسمالية (عن طريق تدخل الدولة) أشكال من العمل الإجباري .

كما ظهرت اختلافات في المصالح بين المؤسسات التي تعمل في التصنيع، و تلك التي تعمل في تصدير المنتجات الأولية، نتيجة لدلك صارت الدول المحلية ضعيفة، وسرعان ما قام المركز بإخضاعها، وقهرها، وبذلك أصبحت في (الأطراف) .

وبمجرد أن أصبح تقسيم المركز والأطراف في حيز الوجود، استطاعت دول المركز- بما لها من قدرة على معالجة الجوانب العملية للنسق ككل، و استخدامه ليناسب حاجاتها (دون حدود) – على الحفاظ على هدا التقسيم، فهذه الدول تعمل عمدا على إضعاف دول الأطراف أو إزالتها عن طريق الغزو،

كما تعمل على تغير نظام عمل الأسواق عن طريق فرض قيود احتكارية، وتقوم بحماية صناعاتها الخاصة، في الوقت الذي تمنع فيه هده الحماية عن دول الأطراف ... وهكذا [24] .

أما بالنسبة للدول (أشباه الأطراف) فهي نوع من الدول أو المناطق الجغرافية التي تسود فيها (ارستقراطية العمل)، وبدون هدا النوع من الدول لكان سكان النسق العالمي قد أصبح مستقطبا ومعرضا للثورة، بينما هده الحلقة الوسطى تعمل على صهر العداوات، واعتقد انه من الصعب قبول هده الحجة، ونتساءل: هل يعتـبر خلـق دول (أشباه الأطراف) أمرا متعمدا ؟ .

إن الحالات الخاصة التي يستشهد بها (والرشتاين): ايطاليا في القرن السادس عشر، وروسيا فيما بعد (الاتحاد السوفييتي)، لايبدو أنها قد خلقت بشكل متعمد على يد دول المركز، مع العلم بأن المركز هو بالضرورة منقسم إلى دول وطنية مميزة، فمن هو الذي يتولى الإشراف على مصالح النسق ككل ؟، وعلى أية حال فان فكرة وجود دول (أشباه الأطراف) هي فكرة مثمرة، فنحن لو دققنا بشكل ما، إلى جانب حلقات الصلة بين المركز / الأطراف (وهي ليست بالحلقات الوسطية في سلسلة كما هو الحال عند فرانك) سنجد أن دول أشباه الأطراف تشكل موقعا من اجل التغيير، ففي إمكان دول المركز الجديدة أن تبرز من دول (أشباه الأطراف)، كما أنها تعتبر غاية لدول المركز المنحدرة و عند " فرانك " من الصعب معرفة كيفية إمكان حدوث أي تغيير في التنظيم الهرمي، بحيث أن كل حالة تكون في حاجة إلى التفسير على أساس غرض خاص، عند هده المرحلة قد يتساءل المرء أيضا : فماذا حدث بالنسبة لعلاقات الإنتاج، وللطبقات بالمفهوم الماركسي العادي ؟ [25].

استنادا إلى تحليل " والرشتاين " لمكونات النظام العالمي، نجده يقر حقيقة مفادها :" أن الأنماط الإنتاجية السائدة خارج مركز النظام العالمي-حتى إذا كانت غير رأسمالية -إلا أن خضوعها لنظام السوق بعد أن تكاملت داخل النظام العالمي يجعلها أنماط رأسمالية"[26].

ويبدو أن " والرشتاين " يعتبر أي شخص يقوم بالإنتاج من اجل الربح في السوق هو شخص رأسمالي، فهو يدلل على أن قدرة العمل هي في الحقيقة عبارة عن سلعة، ولكن "العمل المأجور هو فقط مجرد واحد من الأنماط التي يتم فيها استخدام العمالة، ويتم تعويضها في سوق العمل، وتعتبر العبودية أو الإنتاج القهري للمحاصيل النقدية، والزراعة وحيازة الأرض، ماهي جميعا إلا أنماط بديلة"، وبهذا يكون مفهوم" ماركس" عن الرأسمالية من حيث وجود علاقة بين العمل الحر ورأس المال قد تم إخفائه تماما[27] .

ومن ناحية أخرى يشير " والرشتاين " إلى فكرة الشرائح المتباينة، وارتباط تغير البناء الطبقي داخل التشكيلات الاجتماعية و الاقتصادية الطرفية مع التغير الدينامكي للنسق العالمي، وبهذا الخصوص يلقي " والرشتاين " بعض الضوء على الدولة والتحول الاجتماعي في بلدان العالم الثالث، مبينا في نفس الوقت الاستغلال الذي تعرضت له، والنهب المستمر لثرواتها[28] .

وفي رأي " والرشتاين " فان تحليل الطبقة يرقى إلى مصاف التحليل الخاص بمصالح(الجماعات النقابية) داخل دول معينة، وهو الأمر الذي له تبريره الشرعي على شرط أن تنظر إلى الوضع البنائي، والمصالح في الاقتصاد العالمي فيما يخص هذه الجماعات، وفي نفس الوقت فان الطبقات لا تتمتع بواقع دائم، وليس لها صفات أساسية أكثر مما (للأمم العرقية).

ولقد كانت النقطة المركزية، في مناقشات " والرشتاين " هي أن أنمـاط ضبط العمـل (الأجر، العمالة، العبودية...) عبارة عن نتائج ثانوية لتوظيف نسق عالمي تم تحديده بوجود الروابط في السوق، والموقف في المركز هو أن الاختيار يقع على العمل ذو الأجر من جانب (الطبقة الحاكمة بدعم من الدولة)، بينما في الأطراف يتم استخدام انساق أكثر قهرا.

كما قام " والرشتاين " بالتمييز بين النظام العالمي و الإمبراطوريات العالمية، فالنظام العالمي يقوم على تقسيم العمل الاقتصادي، بينما تقوم الإمبراطورية

العالمية على أساس من السيطرة لجمع الخراج، ويعني ظهور النظام العالمي التحلل التدريجي للامبراطوريات، وتحولها الى اطراف او اشباه اطراف ودخولها كجزء من الاقتصاد العالمي الرأسمالي [29] .

خامسا: أهم الانتقادات الموجهة لوالرشتاين,ومدرسة التبعية ككل :

رغم أهمية هذه القضايا وغيرها من النقاط الهامة التي تضمنتها أراء"والرشتاين" ومدرسة التبعية ككل باعتبارها تتخذ من فكرة النسق العالمي نقطة بداية تحاول بعدها الكشف عن موقع الدول المتخلفة داخله,كما تهتم بالبناء الاجتماعي باعتباره بناء متخلفا تابعا، و محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولي، إلا أنها تنطوي على تأكيد مبالغ فيه لدور الرأسمالية و التوسع الرأسمالي في تشكيل الأبنية الاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث وبإرجاع هذه البنية ذات الخبرات التاريخية المتباينة إلى عملية التجارة و التبادل على مستوى عالمي يخلق العديد من الصعوبات في فهم الديناميات الداخلية للمجتمع التابع : [30]

1.الإصرار على مفهوم النسق العالمي على انه وحدة التحليل الأساسية، ورفض الأنساق الصغرى كوحدات للتحليل، يبعدنا عن الاقتراب من الحقيقة المحلية، ويصرف نظرنا عن المشكلات الحقيقية، والتناقضات التي ينطوي عليها البناء الاجتماعي المحلي.

2. الاهتمام المبالغ فيه بالعلاقات الاقتصادية مع إهمال العلاقات الاجتماعية الثقافية.

3. المفاهيم عامة و مجردة.

4. عدم إبراز الاختلافات الكمية بين التشكيلات الرأسمالية الطرفية.

إن منظري التبعية يقعون في خطأ الجمود عند مقولات الماضي، والتخلي عن الواقعية لو استمروا في تبشير فك الارتباط المبالغ فيه مع العالم الرأسمالي، في وقت يعيد فيه العالم الاشتراكي نفسه التفكير بنظامه ويقوم بإطلاق تحولات عميقة

وكاسحة في تطبيقاته، ولذلك فان مدى فك الارتباط الذي تصح المناداة به ينبغي أن يوضع في إطار إستراتيجية عريضة تتمحور حول الاعتماد على النفس، ويتطلب ذلك القدر من فك الارتباط اشتراطات سياسية واجتماعية وثقافية، إلى جانب الاشتراطات الاقتصادية والتقنية وتتمحور المسالة في ضبط مقدار الارتباط وتدريجه،لا في قطعه أو فكه بشكل اعتباطي كاسح.

ولعل مثل هذه النظرة التي تبدو واقعية تمثل الخيار الأفضل بين الهرولة للاندماج في النظام العالمي و الانكفاءات على الذات والعزلة. انه ليس من المستغرب على الدول المتخلفة أن يكون شعورها بالخوف من الدول المتقدمة أو المراكز ناتجا من الإرث التاريخي في التعامل معها، حيث كان العديد من الدول المتخلفة نهبا لها، ولكن الانكفاء و العزلة يجب ألا يكون نتاج ذلك الشعور، بل يجب أن يكون الدأب المتواصل لحشد الموارد مهما كانت محدودة والاستفادة منها استفادة مثلى في الارتقاء بالأداء على كافة الصعد و الأبعاد، ومن أبرزها الصعيد الاقتصادي.

فذلك يعطي للدول المتخلفة قوة نسبية في تجاوز الحيف وتحقيق مغنم التنمية الفعلية من خلال استقلال الإرادة السياسية و الإرادة الاقتصادية، ولكن في إطار تعامل مع الدول المتقدمة و المراكز ينأى بها عن الحيف، ويجعل كونها مرتعا للنهب و الاستلاب، أمرا في ذاكرة الماضي أمام مستقبل تتعامل فيه بجدارة وكفاءة و اقتدار مع الدول المتقدمة أو المراكز [31].

كما وجهت لنظرية التبعية انتقادات أخرى – إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه –ولعل من أهمها مايلي[32]:

1. يعتبر الكثير من النقاد بأن نظرية التبعية هي نظرية جامدة ،ليس بمعنى أنها تعيق إمكانيات تحقيق التنمية الديناميكية، بل لأنها تعتبر التبعية وكأنها أمر مسلم به، وأن شكلها فقط هو الذي يتغير، كما أنها تستبعد إمكانية أن تكون التبعية ظاهرة تدهور .

2. أن نموذج المركز- الأطراف الذي يقوم على أساسه البناء النظري برمته (وما يتضمنه من افتراضات) يبقى بدرجة كبيرة دون أن يفحص.

3. يرى "سانجايا لال" (Sanjaya llal) أن التبعية قد تم تعريفها بطريقة دائرية فدول العالم التابع فقيرة لأنها تابعة ، وهي دولة تابعة لأنها فقيرة، كما أن خصائص التبعية كما حددها الباحثون ،توجد في الدول غير التابعة، وان العوامل التي يعتقد الباحثون أنها تؤدي إلى التخلف لا توجد في كل المجتمعات التابعة، وهي توجد أيضا في بعض المجتمعات غير التابعة، ولقد ترتب على هذا أن أسبغت على البلدان التابعة خصائص ليست خصائص عامة توجد في كل منها، وفي نفس الوقت أهملت خصائص أخرى ربما يكون أهمها جميعا عملية التحرر من التبعية وآثار الاستعمار.

4. إن توسع اقتصاديات دول الأطراف نتيجة قوة الدفع الشديد والصادر من دول المركز لا يمكن أن تكون عملية أوتوماتيكية ولا متطابقة في جميع الدول، ذلك أن قدرة الاستجابة سوف تختلف، وهذا الاختلاف سوف يعطي صورة للدور الذي تقوم به " الاختيارات " السياسية في تقرير التنمية الفعلية .وفي واقع الأمر فان النفوذ و التأثير الأجنبي و القوى الاجتماعية الوطنية قد تكمل بعضها البعض في تقرير قدرة الاستجابة وقد يكون أيضا، انه كلما كانت التجربة السابقة للتغلغل الاستعماري اكبر، كلما زادت القدرة اللاحقة بالاستجابة للمطالب الجديدة القادمة من السوق العالمي.

5. إن توصيف التبعية بأنها حالة مشروطة هو توصيف خالي من المعنى، حيث أن جميع مراحل التنمية في أي مجتمع في العهد الحديث بمناطق جغرافية بأشكال عديدة (والشرطية تعمل في كلا الاتجاهين). ويمكن أن تكون هذه الصياغة ذات معنى فقط إذا ما كانت تحدد خاصية الميكانيزم أو التأثيرات الخاصة بحالة الشرط، أو كلاهما. وبغير هذا، فان التعريف

يصير إما بمجرد لغو، أو انه يقول ببساطة أن بعض الاقتصاديات لها تأثير على الاقتصاديات الأخرى أكثر قوة مما لهذه الاقتصاديات عليها.

6. إن أصحاب مدرسة التبعية يساوون عموما الاستعمار بالسوق العالمي، وهم بهذا يستبعدون بالتحديد إمكانية حدوث تقدم رأسمالي غير تابع في دول الأطراف وهذا يجعل من المستحيل التمييز بين المراحل التاريخية للعلاقات بين بلدان العالم التابع و الدول الرأسمالية المتقدمة.

7. يبدو أن مدرسة التبعية تذكر إلى حد ما أهمية الاستقلال السياسي في تنشيط وحفز الرأسمالية الوطنية في العالم التابع، لكن أي بحث جدي للدول المتخلفة منذ استقلالها يظهر أن هذه الدول حققت مكاسب هامة في إطار مضمون أدت فيه المشاعر الوطنية إلى الاضطرار للمسير في التنمية الاقتصادية.

8. تفترض مدرسة التبعية أن التنمية مساوية للتصنيع، وهو نفس الطرح الذي تؤمن به نظرية التحديث.

9. تولي عناية كبيرة للمتغيرات الاقتصادية، وتميل إلى اعتبار المتغيرات الاجتماعية الأخرى من سياسية وثقافية مجرد متغيرات تابعة، وهذا لا يصدق دائما، فقد يحدث أن تكون البنى السياسية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية النسبية في مواجهة الهياكل الاقتصادية و غيرها، وبالتالي تكون قادرة على التأثير فيها، كما ينطبق هذا على المجال الثقافي.

10. تركز بصورة اكبر على العوامل الخارجية في عملية التخلف.

وفضلا عما سبق، لا زالت نظرية التبعية ذا المنحى التوفيقي، تعاني من نقص شديد في تقديم الاقتراحات العملية لإنهاء واقع التبعية والتخلف، ولقد أوضح بعض النقاد أن هذه النظرية المتكونة من تيارات عديدة، قد وقعت في انزلاق النظريات الكبرى التي تقدم تعميمات واسعة النطاق، وهذا ما يؤكده" أحمد

زايد "حينما أشار إلى أن نظرية التبعية رغم أنها حاولت بحق تجاوز التطبيق الميكانيكي للماركسية.

فإنها قد أفرزت نظرية أو رؤية ميكانيكية من نوع آخر ،فقد انتهت إلى قانون عام يتم إثباته بأي شكل من الأشكال، ويطبق على كل المجتمعات في كل أنحاء العالم، بل وعلى المجتمعات و الوحدات الصغيرة داخل المجتمعات الكبيرة... ولقد دعا هدا الموقف عددا من الباحثين إلى تبني فكرة الخصوصية التاريخية (**Historical Specificty**) كاتجاه نظري ومنهجي يحاول استيعاب الواقع بكل تضاريسه وتعرجاته في ضوء رؤية واقعية – تاريخية تأخذ في اعتبارها كل المكونات البنائية في المجتمع [(33)].

إضافة إلى ماسبق ذكره، فانه يمكننا القول: أن طريق التنمية الحقيقي ،وطريق الإقلاع الاقتصادي الحقيقي وصناعة التاريخ ،ماهو في الواقع إلا طريق "الاستثمار الاجتماعي "،لان صناعة التاريخ لابد أن تنطلق بالوسائل الخاصة والذاتية، وهو الواجب المنوط بكل مجتمع "أن يصنع تاريخه بوسائله الخاصة، وبأيديه ذاتها، والتاريخ في أي مستوى من الحضارة يتم انجازه إنما بمثل (هذا) النشاط المشترك للأشياء والأشخاص والأفكار المتاحة في ذلك الحين، أي في الوقت نفسه الذي يواكب عملية الانجاز "(مالك بن نبي).

ويؤكد "مالك بن نبي" في هذا الصدد بان عملية "الاستثمار الاجتماعي " تقوم على مسلمتين أساسيتين هما[(34)]:

1. يجب القوت لكل فم، وبعبارة أخرى "لقمة العيش حق لكل فم "(الاستهلاك).
2. يجب العمل لكل ساعد، وبعبارة أخرى "العمل واجب على كل ساعد " (الإنتاج).

الخاتمة :

بعد هذا العرض الموجز لأفكار " والر شتاين " حول النسق العالمي، ورغم الانتقادات الموجهة له، إلا أنه قدم إسهاما بارزا بإصراره على ما يمثله التخلف من أهمية وضرورة تحليله من منطلق التطور الخاص بأحد الأنساق العالمية، ذلك أن " والر شتاين " اعتبر أن النسق العالمي هو وحدة التحليل الأساسية، وأن كل شيء في التشكيلات الإجتماعية الطرفية يتحدد من خلاله .

كما أنه اعتبر أن عملية التنمية لا تتم في البلدان التابعة (المحيط) ، إلا إذا انفصلت بالكامل عن النسق العالمي، هذا الأخير الذي يفرض تقسيم معين للعمل هو في صالح الدول الرأسمالية الغربية، والذي بموجبه تنهب خيرات العالم الثالث بأبخس الأثمان، وتفرض عليها نموذج رأسمالي غربي، وبالمقابل تستورد هذه البلدان سلعها الخام في شكل مواد مصنعة بأثمان خيالية.

وتجدر الإشارة في الأخير، أن أذكر نقاط تشابه واختلاف " والر شتاين " عن الماركسيين التقليديين فيما يلي :

- أن هنالك أوجه تشابه شكلية بينه وبين النظريات الكلاسيكية عن الاستعمار(*).
- أن " والر شتاين " يرى أن هنالك نسقا ثابتا أساسا خاصا بإعادة التوزيع، ودائم بصفة مستمرة لعدة قرون، في الوقت الذي يرى فيه الماركسيون الكلاسيكيون وجود عملية من التنمية تقوم بتحويل العالم.

❖ **هوامش البحث:**

(1) نصر عارف: **مفهوم التنمية**، أستاذ بكلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة،موقع إسلام اونلاين، 2000.

(2) عبد الرحمان برقوق و صونيا العيدي : **التنمية السياسية – النشأة والمفهوم**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، دورية دولية محكمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 05، مارس2013، ص 97.

(3) نور الدين زمام ونجاة يحياوي: **الوقف والتنمية الاجتماعية**، علاقة تلازمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، دورية دولية محكمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بسكرة، العدد 01، مارس 2012، ص112 .

(4) إسماعيل قيرة: **مادا سيفعل منظرو التبعية قبل منتصف الليل** ؟ ، مجموعة من المحاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماجستير، علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 2000، ص36 .

(5) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: **علم الاجتماع والتنمية**، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص ص97-99 .

(6) المرجع السابق، ص ص 49-50.

(7) اندرو ويبستر: **مدخل إلى علم اجتماع التنمية**، ترجمة وتعليق: عبد الهادي محمد والي و السيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص 24.

(8) علي غربي : **علم الاجتماع و الثنائيات النظرية (التقليدية – المحدثة)** ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، جامعة قسنطينة، 2007، ص158.

(9) المرجع السابق، ص ص156 – 157.

(10) اندرو ويبستر:مرجع سبق ذكره، ص 22.

(11) علي غربي: مرجع سبق ذكره، ص ص157 -158.

(12) إسماعيل قيرة وعلي غربي:**في سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2001، ص23.

(13) إسماعيل قيرة : مرجع سبق ذكره، ص38.

(14) إسماعيل قيرة : مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

(15) طوني بارنت: **علم الاجتماع والتنمية**، ترجمة: سهير عبد العزيز و محمد يوسف، دار المعارف، القاهرة، 1992، ص ص44-45.

(16) المرجع السابق، ص 45.

(17) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: مرجع سبق ذكره، ص 99.

(18) علي غربي: مرجع سبق ذكره، ص 165.

(19) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: مرجع سبق ذكره، ص106.

(20) إسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره، ص43.

(21) عادل حسين وآخرون: **التنمية العربية" الواقع الراهن والمستقبل"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، أكتوبر 1985، ص 138.

(22) إسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44 .

(23) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: مرجع سبق ذكره، ص107.

(24) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: مرجع سبق ذكره، ص107-108.

(25) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: مرجع سبق ذكره، ص108.

(26) إسماعيل قيرة : مرجع سبق ذكره، ص 44 .

(27) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: مرجع سبق ذكره، ص 109.

(28) إسماعيل قيرة : مرجع سبق ذكره، ص 44.

(29) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: مرجع سبق ذكره، ص 109 .

(30) إسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره، ص 48 .

(31) أسامة عبد الرحمان : **تنمية التخلف وإدارة التنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 1997، ص ص 33-34 .

(32) علي غربي: مرجع سبق ذكره، ص ص 172-174 .

(33) أحمد زايد: **البناء السياسي في الريف المصري**، تحليل لجماعات الصفوة القديمة و الجديدة، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص ص 212-217.

(34) موسى لحرش : **إستراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي في فكر مالك بن نبي**، ديوان المطبوعات الجامعية ،المطبعة الجهوية قسنطينة، 2006، ص 203.

(*): يرى "مالك بن نبي" بان لظاهرة الاستعمار-أو الاستدمار بتعبير المفكر الجزائري "مولود قاسم نايت بلقاسم"- مظهرين اثنين :

- المظهر الأول: هو "الغزو الاستعماري" ، ويتميز بتأثيره المباشر على الفرد أو المجتمع من الخارج، بحيث يجعل منه كائنا منتقص القيمة،ومغلوبا على أمره.
- المظهر الثاني: هو "القابلية للاستعمار، فيعد في نظر"مالك بن نبي" أهم – من حيث الاهتمام بالدراسة- من الأول (الغزو الاستعماري)، وأخطر، لأنه ينبعث أصلا من داخل الفرد الذي يصبح في هذه الحالة يقبل على نفسه تلك الصبغة (الاستعمار)، ويسير في تلك الحدود، أو الأطر التي رسمها له المستعمر، وحدد له فيها حركاته، وأفكاره، و بصفة عامة طريقة حياته. (نقلا عن: موسى لحرش: إستراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي في فكر مالك بن نبي، ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية قسنطينة، 2006، ص ص 99-103).